جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية في مصر
رقم (٢١)

التنمية الزراعية في مصر

نظرة مستقبلية

الجزء الأول

(الموارد والإنتاج)

سبتمبر ١٩٨٢

تقديـــــــم

مازال القطاع الزراعى فى مصر يضطلع بالدور الرئيسى فى توفير المتطلبات الاساسيـــة فى المجتمع ــ من غذائية وتصنيعية وتصديرية • لذا فالزراعة محور نشاط تنموى واســـع لتحقيق تلك المتطلبات من جانب وتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة حلقاتها تباعا فـــى القطاع الزراعى من جانب آخر •

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو معروف ــ عملية شاملة متشابكة تعنى احـــداث زيادات سريعه دائمة تتراكم فى متوسط الدخل الفردى عبر فترة زمنية مستهدفة • ومن ثـــم ، فالقطاع الزراعى هو احد القطاعات الاساسية التى تنصب عليها عملية التنمية ، وخاصة فـــى البلدان المتخلفة التى يعد اقتصادها اقتصادا زراعيا بالدرجة الاولى • ومغنى عن الذكـــر دور واهمية الزراعة وماتقدمه للتنمية الاقتصادية خاصة فى مراحلها الاولى التى يتضاءل فيهـــا ــ اويكاد ينعدم ــ وجود دور القطاع الصناعى •

وتجدر الاشارة الى ان العلاقات التبادلية بين الزراعة والصناعة ذات تأثير قوى ومباشـــر على تنمية كلا القطاعين ، وتزداد هذه العلاقات وضوحا فى الفترة الاخيرة ، نظرا لما يواجـــه التوسع الصناعى من صعاب يتعلق اهمها بالمواد الاولية ، فضلا عن ازمة الغذاء ونقص السلـــع الغذائية على المستوى المحلى والعالمى •

واقتضى هذا الامر القيام بدراسات شاملة للقطاع الزراعى ، حيث تمت فى دراسة " التنميـــة الزراعية ــ ماضيها وحاضرها " والتى استهدفت مسحا شاملا لتطور هذا القطاع خلال العشرين سنة الماضية للتعرف على ماحققه من انجازات وماواجهه من مشكلات • والتى نوجز اهمها فى التالى

ــ مشكلات متعلقة بمحدودية الموارد الطبيعية سواء الارضية او المائية وامكانيات التوسع فيهـــا والاستغلال الامثل لها •

ــ مشكلات متعلقة بمحدودية الموارد المالية •

ــ مشكلات متعلقه بالموارد البشرية ، والبطالة الموسمية ، وارتفاع اجور الايدى العاملة الزراعية وادخال الميكنة •

ــ مشكلات متعلقة بالانتاج الزراعى ــ النباتى والحيوانى والداجنى والسمكى ــ وتطـــور انتاجيته •

— مشكلات متعلقه بالتنظيمات والسياسات الزراعية ، كالتفتت الحيازى وحاجاته والتعاونيات وما يعترضها ، وسياسات التمويل وسياسات التسويق والاسعار الزراعية .

وانطلاقا من تلك النقاط التى توصلت اليها الدراسة السالفة ، كانت تلك الدراسة لابد ان تبحث فى مستقبل التنمية الزراعية ، وكيفية تطوير القطاع ، التغلب على تلك المشكلات والعقبات التى تحد من تطوره ونموه . آخذين فى الاعتبار كل العوامل المحددة لعملية التوسع الزراعى . فقسمت الدراسة الى جزئين رئيسيين :

الجزء الاول : الموارد والانتاج : ويشمل الموارد الزراعية الارضية سواء من الارض القديمة او الاراضى الجديدة ، والانتاج والانتاجية منها ، والاحتياجات من الموارد المائية . يلى ذلك تصور عن استراتيجية تنمية الانتاج الزراعى، الرى فى السنوات القادمة ، والاحتياجات المائية حتى عام ٢٠٠٠ ، ثم التوسع الزراعى الافقى حتى عام ٢٠٠٠ متضمنا الاراضى والمساحات والانتاجية والانتاج .

وانتهى هذا الفصل بتوقعات للانتاج من اهم الحاصلات الزراعية نباتيه وحيوانيه حتى عام ٢٠٠٠ وفى ظل فروض معينه . كما تمت دراسة امكانيات واستراتيجية تنمية الانتاج السمكى من المصايد بأنواعها .

الجزء الثانى : ويشمل الاحتياجات وكيفية مواجهتها والسياسات الزراعية : حيث تناول الاحتياجات من السلع والمنتجات الزراعية الغذائية فى ظل فروض معينه ، وتقديرات الطلب الاستهلاكى وذلك لسنوات ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٢٠٠٠ . وتقدير الفجوة الغذائية المتوقعة فى السنوات ١٩٨٥ — ٢٠٠٠ .

يلى ذلك تطور واتجاهات التجارة الخارجية للسلع الزراعية سواء بالنسبة للصادرات او الواردات والسياسة المستقبلية للتجارة الخارجية .

كما وتناول هذا الجزء الاطار المؤسسى للزراعة المصرية من ملكية وحيازه وتمويل وتعاون زراعى موضحا نظره مستقبلية لكل منهم .

وينتهى هذا الجزء بفصل عن السياسات السعرية المستقبلية للمنتجات الزراعية متضمنا تطور اسعار المنتج والمستهلك للسلع الزراعية الرئيسية وتوقعاتها حتى ١٩٩٥ ، ومفاضلة بين مجالات الاختيار الرئيسية فى السياسة السعرية ، يلى ذلك مناقشة مستقبل بعض الاجراءات السعرية للسلع الزراعية كالدعم والعلاقة بين الاسعار والاجور والدخل المتاح للاستهلاك واسعار الغذاء .

ولا شك فى ان ماتوصلت اليه الدراسة كان فى ظل فروض وبيانات معينه ، وهى محاولة لالقاء نظرة قائمه على فروض واسس علميه لما يمكن ان يكون عليه القطاع الزراعى فى المستقبل والقاء الضوء على اهم المخاطر التى تواجه القطاع .

وقد جاء تقسيم الدراسة الى هذين الجزئين لتحقيق التناسق بين موضوعات الدراسة وسلاسة الانتقال بين نقاطها المختلفة قدر الامكان .

ولايفوتنا فى هذا المجال ان نقدم الشكر والتقدير لكل من ساهم فى هذه الدراسة ونخص بالذكر الدكتور / موريس مكرم الله واصف مدير مركز التخطيط الزراعى والدكتور / سعد طه علام والدكتور / احمد عبد الوهاب برانيه ، الخبراء الاول ، والدكاترة سمير مصطفى واحمد حسن وسيد حسين وعبد القادر دياب وبركات الفرا وعبد العزيز ابراهيم عبد العزيز الخبراء بالمركز ، والسيد عماد الدين مصطفى ونصر فريد مساعدى الباحث .

وقد قام كل منهم باعداد الفصول التالية :

د . عبد القادر دياب : الفصل الاول (البند اولا ، والبند ثانيا) والفصل الثانى ، والفصل الثالث (البند اولا) والفصل الرابع .

د . عبد العزيز ابراهيم عبد العزيز : الفصل الاول (البند الثالث) الفصل الثالث (البند ثانيا)

د . احمد عبد الوهاب برانيه : الفصل الخامس

د . محمد سمير مصطفى : الفصل السادس

د • سيد حسين ، د • بركات الفرا : الفصل السابع
د • احمد حسن : الفصل الثامن (البند اولا)
د • سعد طه علام : الفصل الثامن (البند ثانيا)

ونرجو ان تساهم هذه الدراسة مع مجموعة الدراسات الاخرى ـ في خدمة الاقتصاد القومي •

والله ولي التوفيق ••

مدير المعهد
(بالتفويض)
(أ•د • محمد عبد الفتاح منجي)

المحتويـــــات

ـ الجزء الاول • الموارد والانتاج

ـ الفصل الاول : الموارد الزراعية الارضيه والمائيه

اولا : الاراضى الزراعية القديمة

١ ـ المساحة

٢ ـ الجدارة الانتاجية

٣ ـ انماط الملكية والحيازة الزراعية

٤ ـ نمط استغلال الاراضى الزراعية القديمة

٥ ـ الانتاجية

ثانيا : الاراضى الزراعية الجديدة

١ ـ الموارد الارضيه القابله للاستصلاح ، والاستزراع

٢ ـ الاراضى والمساحات المستصلحة

٣ ـ حيازة الاراضى الجديدة المستصلحة

٤ ـ المساحات المستزرعة وانماط استغلالها •

٥ ـ الانتاجية

ثالثا : الموارد المائيه

١ ـ الموارد المائية الحالية •

٢ ـ فواقد الرى •

٣ ـ الاحتياجات الحالية للموارد المائية •

٤ ـ وسائل تنمية الموارد المائية •

٥ ـ الموارد المائية فى عام ٢٠٠٠ •

الفصل الثاني : تصور عن استراتيجية تنمية الانتاج الزراعي الرأسي في السنوات القادمة

اولا : الوسائل والاساليب .

١ ـ التوسع في زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية .
٢ ـ التخصص الاقليمي في انتاج الحاصلات الزراعية .
٣ ـ استنباط الاصناف الجديدة ، ووجود البدائل ذات الانتاجية
٤ ـ تحسين الري والصرف ، والارتفاع بخصوبة الاراضي الزراعية
٥ ـ تطبيق وتعميم نتائج البحث العلمي .
٦ ـ الارتفاع بانتاجية الاراضي الجديدة المستزرعة .
٧ ـ التكثيف المحصولي .
٨ ـ تقليل الفاقد من الحاصلات الزراعية

الفصل الثالث : اهم عناصر زيادة الانتاجية الزراعية في المستقبل ، والانتاجية المتوقعة .

اولا : الانتاجية والانتاج .

١ ـ الانتاجية بالاراضي القديمة
٢ ـ الانتاجية المتوقعة بالاراضي الجديدة المستزرعة .

ثانيا : الاحتياجات المائية عام ٢٠٠٠

الفصل الرابع : التوسع الزراعي الافقي حتى عام ٢٠٠٠

١ ـ الاراضي والمساحات المتوقع استصلاحها واستزراعها
٢ ـ الانتاج المتوقع بالاراضي المستهدف استصلاحها واستزراعها حتى عام ٢٠٠٠ .
٣ ـ الانتاجية والانتاج المتوقع
٤ ـ اجمالي الانتاج المتوقع من الحاصلات الزراعية المختلفة حتى عام ٢٠٠٠

الفصل الخامس : امكانيات واستراتيجية تنمية الانتاج السمكى

اولا : المصايد البحرية

١ ـ مصايد البحر الاحمر

٢ ـ مصايد البحر المتوسط

٣ ـ مصايد اعالى البحار

ثانيا : مصايد البحيرات الساحلية

ثالثا : مصايد البحيرات الصناعية والداخلية

١ ـ بحيرة قارون

٢ ـ بحيرة ناصر

رابعا : مصايد نهر النيل

خامسا : المزارع السمكية

ـ استراتيجية تنمية الانتاج السمكى وتوقعات الانتاج حتى عام ٢٠٠٠

ـ ملاحق الجزء الاول .

الجزء الثانى : الاحتياجات والتجارة الخارجية والسياسات

الفصل السادس : الاحتياجات والطلب على السلع الزراعية الغذائية

١ ـ الفروض الاساسية

٢ ـ الاحتياجات الغذائية القومية

٣ ـ الانماط الغذائية

٤ ـ تقديرات الطلب الاستهلاكى وفقا للمتغيرات الاقتصادية

٥ ـ الفجوة الغذائية المتوقعة فى السنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ ـ مابين الاحتياجات والطلب .

الفصل السابع : تطور واتجاهات التجارة الخارجية للسلع الزراعية

اولا : تطور الميزان التجارى الزراعى

ثانيا : تطور الصادرات الزراعية

١ ـ صادرات القطن

٢ ـ صادرات الارز

٣ ـ صادرات البصل

٤ ـ صادرات البطاطس

٥ ـ صادرات البرتقال

٦ ـ صادرات الثوم

٧ ـ صادرات الكتان

٨ ـ صادرات الفول السودانى

٩ ـ صادرات الطماطم

ثالثا : الواردات الزراعية

١ ـ القمح

٢ ـ الذرة الشامية

٣ ـ السكر

٤ ـ زيت بذرة القطن

٥ ـ الفول الجاف

٦ ـ العدس

٧ ـ السمسم

٨ ـ لحوم الابقار

رابعا : الميزان السلعى للمجموعات الزراعية الغذائية

خامسا : الاتجاهات العامة لسياسة التجارة الخارجية

ـ استراتيجية التجارة الخارجية فى الحاصلات الزراعيـــة

الفصل الثامن : التنظيمات والسياسات الزراعية

اولا : الاطار المؤسسى للزراعة المصرية

١ ـ ملكية وحيازة الارض الزراعية

٢ ـ الاصلاح الزراعى وتجميع الاستغلال الزراعى

٣ ـ التمويل الزراعى

٤ ـ التعاون الزراعى

ثانيا : السياسة السعرية المستقبلية للمنتجات الزراعية

١ـ : تطور اسعار المنتج والمستهلك للسلع الزراعية الرئيسية وتوقعاتها

٢ـ : الهامش التسويقى للمنتجات الزراعية

٣ـ : مجالات الاختيار الرئيسية فى السياسة السعرية

أ ـ التدخل المباشر فى الاسعار

ب ـ التدخل غير المباشر فى الاسعار

جـ ـ دور الاسعار فى توجيه الموارد وامكانية استخدامها

د ـ اسعار المنتج وتوجيه الانتاج الزراعى

٤ ـ : الدعم واسعار السلع الزراعية

٥ ـ : العلاقة بين الاسعار والاجور

٦ ـ : الدخل المتاح للاستهلاك واسعار الغذاء

ـ ملاحق الجزء الثانى

ـ موجز الدراسة .

((الفصل الاول))

الموارد الزراعيـة الارضية والمائيـــة

اذا كان حجم الانتاج فى أى من القطاعات الاقتصادية ما هو الا دالة فى نوعية وحجم الموارد المستخدمة وكفاءة استخدامها فانه لمن الطبيعى أن يستلزم وضع تصور عن مستقبـــل التنمية الزراعية التعرف اولا على المتاح حاليا من الموارد الزراعية والمائية وعلى المستخدم منها وكفاءة استخدامه .

تتوقف حدود زيادة الانتاج الزراعى النباتى فى المقام الاول على مساحة الاراضـــى الزراعية ، وما يمكن اضافته اليها من أراضى زراعية غير مستغله فى المستقبل ، اذا ما توافـــرت المياه اللازمة ، وعلى حدود زيادة انتاجيتها ، وعليه يختص هذا الجزء من الدراسة ، بدراسة الموارد الارضية الزراعية والمائية سواء المستغل منها حاليا ، أو ما يمكن مستقبلا ، الى جانب دراسة انماط استغلال المتاح منها حاليا ، وجدارتها الانتاجية .

أولا : الاراضى الزراعية القديمـة

(١) المساحة :

مازالت الزراعة المصرية تعتمد فى انتاجها على الاراضى الزراعية القديمـــــة المنزرعة على طول وادى النيل والدلتا ، والتى تعد المصدر الاساسى لما ينتج مـــن محاصيل زراعية ، اذ أن ما استصلح واستزرع من الاراضى الزراعية الجديدة لم يشـــارك الى الان بنصيب يذكر فى الانتاج الزراعى لصغر مساحتها نسبيا ، وضعف انتاجيتهـــا هذا وعلى الرغم من ذلك فان ما يزرع من الاراضى الزراعية القديمة يتعرض لتناقص مساحته سنويا فى السنوات الاخيرة حيث استقطع الكثير من المساحات منها لاغراض المبانـــى السكنية وغيرها من المنشآت سواء فى الريف أو الحضر ، وان اختلفت التقديرات الـــتى تشير الى ذلك ، حيث هناك من التقديرات ما يشير الى ان المستقطع من الأراضـــى الزراعية القديمة لهذه الاغراض قد بلغ ما يقرب من ٢٤ ألف فدان سنويا فى المتوســـط فيما بين عامى ١٩٦١ ــ ١٩٧٥ على حين تشير بعض التقديرات الاخرى الى أن المساحات المستقطعة منها تبلغ نحو ٤٠ الف فدان سنويا خلال نفس الفترة ، بينما يرى البعـــض

الاخر منها أنها قد تصل الى ٦٤ ألف فدان سنويا [1] . وعليه وأيا كان حجم التقديرات التى تتصل بذلك ، فان فى ذلك ما يشير الى ضرورة الحفاظ على الأراضى الزراعية القديمة بوجود السياسات والتشريعات التى تعمل على تحقيق ذلك وذلك باعتبارها المصدر الاول ، والاساسى للانتاج بالزراعة المصرية .

وتقدر المساحات المنزرعة من الاراضى القديمة خلال الموسم الزراعى ١٩٧٨/٧٧ بحوالى ٥٦٥٥ ألف فدان ينحصر الجانب الاكبر منها ، فى محافظات الوجه البحرى بالدلتا (٦١ر٢٪) يليها محافظات مصر الوسطى (٢٠ر٩٪) ، ثم محافظات مصر العليا (١٧ر٩٪) ويبين ذلك الجدول رقم (١) بالملحق ، والذى يبين ذلك على مستوى كل محافظات الجمهورية خلال نفس الموسم الزراعى .

(٢) الجدارة الانتاجية :

تصنف الاراضى الزراعية الى درجات مختلفة تبعا لمعايير متباينة . فقد تصنف الاراضى الزراعية تبعا لخواص وتركيب التربة الزراعية أو تبعا لقدرتها الانتاجية لمختلف الحاصلات الزراعية أو غيرها من المعايير . وبالنسبة للاراضى الزراعية القديمة فقد اجريت عليها بعض التصنيفات منها ما يعتمد على خواص التربة من حيث التركيب ، ودرجة الملوحة والقلوية فيها بالاضافة الى درجة ملوحة ومستوى الماء الارضى ومدى حاجة الاراضى للصرف ، ومنها ما يعتمد على القدرة الانتاجية للارض الزراعية على انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة .

وبالنسبة للتصنيف الاول والذى يعتمد على خواص التربة فقد اسفرت نتائج الحصر التصنيفى التفصيلى الذى اجرى على التربة الزراعية والذى ظهرت نتائجه فى عام ١٩٧٣ على تصنيف الاراضى الزراعية الى أربع درجات تبدأ بالدرجة الممتازة ثم الجيدة ، فالمتوسطة

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر " ماضيها وحاضرها " الجزء الاول ، الموارد الزراعية ، قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (١٤) القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ١ــ٣

واخيرا الاراضى الضعيفة . وتبين نتائج هذا الحصر أن أراضى الدرجة الاولى لا تمثل سوى ٢ر٦٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية القديمة على حين تشكل اراضى الدرجة الثانية نحو ٥ر٤٥٪ من جملتها ، أما اراضى الدرجة الثالثة (المتوسطة) فتشكل ما نسبته ٧ر٣٨٪ على حين تمثل الاراضى الضعيفة ما نسبته ٦ر٩٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية القديمة [1] . وعليه يتبين أن ما يقرب من نصف مساحة الاراضى الزراعية القديمة تدخل فى نطاق الاراضى المتوسطة والضعيفة والتى قد لا تتناسب الا زراعة بعضا من المحاصيل الزراعية المحدودة فضلا عن حاجتها الى تحسين الصرف وقوام التربة بها من أجل الارتفاع بمشاركتها فى الانتاج الزراعى .

أما بالنسبة للتصنيف الثانى والذى يعتمد على الجدارة الانتاجية للارض الزراعية فتصنف الأراضى الزراعية تبعا له الى خمسة درجات تبدأ بالاولى وتنتهى بالدرجة الخامسة . وتوضح نتائج هذا التصنيف والذى أجرى عن السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ أن أراضى الدرجة الاولى تمثل نحو ٢ر٣٧٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية القديمة على حين تمثل أراضى الدرجة الثانية نحو ١ر٣٦٪ من جملة مساحتها . أما اراضى الدرجة الثالثة فتشكل ما نسبته ٦ر١٩٪ على حين تمثل كل من أراضى الدرجة الرابعة والخامسة ما نسبته ٣ر٣٪ ، ٩ر٣٪ من جملة مساحة الاراضى الزراعية القديمة المنزرعة خلال نفس الفترة ويوضح ذلك الجدول رقم (٢) بالملحق .

ويتضح من الجدول رقم (٢) بالملحق أرتفاع الجدارة الانتاجية للكثير من الأراضى الزراعية فيما بين الخمسينات وأوائل السبعينات لتنفيذ الكثير من المشروعات التى تهدف الى تحسين التربة الزراعية خاصة فى فترة الستينات ، حيث أنتقلت مساحات كبيرة من الاراضى ذات الرتبة الانتاجية الخامسة ، والرابعة ، والثالثة الى أراضى من الدرجة الاولى والثانية .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق .

هذا الا أنه وعلى الرغم من ذلك واذا كانت نتائج التصنيف الاقتصادى للأراضى الزراعية الذى أجرى فى أواخر الستينات ، وأوائل السبعينات تكشف عن انتقال الكثير من المساحات من الرتب الانتاجية الأقل الى الرتب الأنتاجية الأعلى ، الا أنها تكشف من ناحية أخرى الى انتقال مساحة تقدر بنحو ٣ر٢٩٠ ألف فدان من الرتبة الانتاجية الاولى الى الرتب الأنتاجية الثانية والرابعة ، الى جانب انتقال مساحة تقدر بحوالى ٨ر١٨٨ ألف فدان من الرتبة الأنتاجية الثانية الى أراضى من الرتب الأنتاجية الثالثة والرابعة (١) وهو ما يعكس ضرورة البحث فى الأسباب التى أدت الى ذلك وتنفيذ المشروعات التى تحول دون تدهور خصوبة الأراضى الزراعية والحفاظ على جدارتها الأنتاجية .

هذا وأنه لمن الطبيعى أن تختلف الجدارة الأنتاجية للأراضى الزراعية باختلاف المناطق والأقاليم لاختلاف خواص وتركيب التربة الزراعية من موقع الى آخر الى جانب اختلاف الظروف البيئية والمناخية كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٣) بالملحق .

ومن هذا الجدول يتبين خلو منطقة مصر الوسطى من الأراضى ذات الرتب الأنتاجية الرابعة والخامسة اذ تنحصر الأراضى المنزرعة بها فى الأراضى ذات الرتب الأنتاجية الأولى ، والثانية ، والثالثة ، وان أختلفت نسبة تمثيل كل منها باختلاف المحافظات اذ تمثل الأراضى ذات الرتبة الأنتاجية الأولى النسبة الغالبة فى الأراضى المنزرعة بمحافظة المنيا ، أما باقى المساحة المنزرعة بها فتمثل فى الأراضى ذات الرتبة الأنتاجية الثانية ، وذلك على عكس كل من محافظتى الجيزة وبنى سويف حيث تمثل الأراضى ذات الرتبة الأنتاجية الثانية النسبة الأكبر من الأراضى المنزرعة بها وتقل الأراضى ذات الرتبة الأنتاجية الأولى . أما محافظة الفيوم فتسود بها الأراضى ذات الرتبة الأنتاجية الثالثة .

وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمنطقة مصر العليا حيث تكاد تخلو تقريبا من الأراضى ذات الرتب الأنتاجية الرابعة والخامسة (فيما عدا محافظة أسوان) ، الا أن الأراضى

---

(١) حسبت من :
وزارة الزراعة ، مصلحة الأقتصاد الزراعى والاحصاء ، التصنيف الاقتصادى للأراضى الزراعية خلال السنوات ٦٦/١٩٧٠ ، ١٩٧١/١٩٧٥ .